بحرا الضياء
العدد ٣٥٢ - الأحد ٧ ايار ٢٠٠٦م - ٦٧٥٦ آ
Bahra No. 352 Sun. 7 May 2006

صلاح زينل

الحكومة القادمة.. ما نرجوها له، وما نرجوه لها

لا بد من مرور هذه الموجة التي عصفت بها مرحلة التغيير المفاجئ من دكتاتورية شوفينية متعسفة الى ديمقراطية متحضرة منفتحة

حميد الموسوي

بعد الانفراج الذي بدد حالة الجمود والركود في العملية السياسية وأعلن في الثاني والعشرين من نيسان الخير تسمية المواقع الأساسية الثلاث المتمثلة برئيس الجمهورية ونائبيه، ورئيس البرلمان ونائبيه وتكليف المالكي برئاسة الوزراء وتشكيل الحكومة المقبلة- تكون العملية السياسية قد اجتازت أعقد وأخطر العقبات التي واجهتها منذ التغيير ولحد الآن، وما رافقها من تجاذبات بين الفرقاء المشاركين في العملية. لقد كان للأجواء التي تخللت العملية منذ ظهور نتائج الانتخابات الأخيرة ولأربعة أشهر خلت- أثرا مهما في التسريع بتشكيل الحكومة حيث اتفقت معظم الحركات السياسية العراقية المنضوية تحت قبة البرلمان على اسناد وتعضيد الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة ومده بالعون والتسهيلات اللازمة ليتمكن من ارساء أساس عصر جديد لحكومة عراقية تعددية تعتمد الشراكة الوطنية وعدم تهميش أي مكون من المكونات الوطنية لهذا الشعب الصابر. والحقيقة أن تشكيل هذه الحكومة في ظل ظروف حرجة يجب ان تلقى العون من جميع الأطراف كونها حلقة متقدمة في صراع الحق ضد الباطل وصراع الحضارة ضد التخلف ووقوف الديمقراطية بوجه الدكتاتورية واثبات وجود لشعب اختار الحرية والديمقراطية برغم جسامة التضحيات، ورغم ما يثار من أنها ستكون حكومة استحقاقات طائفية إلا أنها تبقى البديل الأمثل في ظل هذه الظروف المعقدة إذ لابد من مرور هذه الموجة التي عصفت بها مرحلة التغيير المفاجئ من دكتاتورية شوفينية متعسفة الى ديمقراطية متحضرة منفتحة، ريثما تزول مسببات الاحتقان الطائفي، وتراكمات وتداعيات مرحلة القهر والاضطهاد التي جذرت في النفوس نزعة الحقد والانتقام والتعنصر نتيجة ممارسات سلطة البعث الشوفينية العنصرية.

هناك متسع من الوقت لتلافي واستدراك ما حصل من أخطاء شريطة أن يبتعد الجميع عن استعراض البطولات وتمجيد الأدوار

أن مما يبعث على التفاؤل هو هذا الاهتمام الدولي والترحيب من قبل المنظمات الدولية بهذا الانجاز، والذي ألقى بظلاله على العملية السياسية منذ بداية التغيير وسيكسب الفرقاء في القيادة السياسية الجديدة مزيدا من الشعور بالمسؤولية الوطنية والتاريخية كونهم أصبحوا يمثلون الشرعية السياسية الكاملة بعدما أعطتهم الجماهير العراقية المناضلة أصواتها، وبعدما منحهم المجتمع الدولي ومراكز القرار العالمية ثقته واعترافه.

وبطبيعة الحال فأن اتفاق الأطراف العراقية على وضع آلية واضحة المعالم وضوابط يلتزم بها الجميع سيسهل عمل الحكومة المقبلة، حيث أن الكتل السياسية العراقية قد توصلت الى الاتفاق على طريقة مقبولة لتوزيع الحقائب الوزارية حسب الاستحقاق الانتخابي المتناغم مع الاستحقاق الوطني والمشاركة السياسية. الطريقة الجديدة تقوم على احتساب النقاط وفق عدد المقاعد النيابية لكل كتلة، فكل ثلاثة مقاعد تمثل نقطة واحدة، كما تم الاتفاق على تصنيف الوزارات الى ثلاث فئات: الفئة الاولى تضم الوزارات التي تحمل عنوان وزارة الدولة، والفئة الثانية تضم الوزارات الانتاجية والخدمية والتربوية مثل وزارة الكهرباء والتربية والصحة والتعليم العالي والمواصلات والعمل والشؤون الاجتماعية والعدل والنقل والبيئة والصناعة وما شابهها. وأما الفئة الأخيرة فتضم الوزارات السيادية الخمس: الخارجية والداخلية والدفاع والنفط والمالية.

وعلى حسب هذه القاعدة ستشكل الحكومة الجديدة مع الاحتفاظ ببعض الاستثناءات لبعض الكتل تحقيقا للموازنة التي تتطلبها العملية السياسية ولفسح المجال أمام الكتل الصغيرة التي لم تحصل على ثلاثة مقاعد تؤهلها للحصول على حقيبة وزارية.

أن هذه الآلية وان بدت عملية متفقا عليها إلا أنها ستصطدم بعقبة التنافس بغية الحصول على الوزارات السيادية والخدمية، لا سيما الدفاع والداخلية والخارجية والنفط والمالية والتي سيتم تخطيها حتما بشيء من التوافقات والتنازلات شأنها شأن الكثير من العقبات التي واكبت العملية السياسية وتم تجاوزها. لقد خسر العراق والعراقيون الكثير الكثير من ثرواتهم البشرية وموارده الاقتصادية وبناهم التحتية سواءا ابان سلطة البعث الجائرة التي جثمت أربعة عقود سود أو على أيدي نفاياتهم المتكالبة مع التكفيريين والمتشردين بعد سقوط صنمهم. نعم خسر العراقيون قوافل من أبنائهم البررة.. لكنهم لم يخسروا آمالهم في ترسيخ الديمقراطية.. لم يخسروا صبرهم وصمودهم للحفاظ على الحرية التي عشقوها.. وان خسروا ثروات هائلة جراء سياسات الطغمة الجاهلة، فأرض العراق معطاء تفيض خضرة وخيرا دائما ومعادن تحسدهم عليها شعوب المعمورة. وأن شايت مرحلة التغيير أخطاء وتلكؤات- لا تخلو منها عملية التغيير- فهناك متسع من الوقت لتلافي واستدراك ما حصل شريطة ان يبتعد الجميع عن استعراض البطولات وتمجيد الأدوار والاعتراف والتوقف عند الأخطاء حتى وان كانت هناك هنات صغيرة كي لا تتكرر وحتى يبدأ البناء على أسس متينة وقواعد راسخة، فنحن بحاجة لحكومة عراقية تذوب في خدمة العراقيين والعراق لتعيد للعراق ألقه وبهاءه ولتعوض الجماهير عما سلبته منها عهود الظلم والتعسف من حريات وحقوق ولتضمد الجروح النازفة منذ عقود، وما ذلك على قادة حركاتنا ببعيد، كيف وهم عصارة الألم العراقي بكل معانيه وحملة هموم جماهيرهم التي شاركتهم النضال.

أن الأيام القادمات تحتم على كل القوى السياسية المساهمة الجادة في عملية البناء وتقويمها بدء بالقضاء على زمر الارهاب القادمة من وراء الحدود ومن يدعمها من نفايات السلطة المقبورة، واضعين نصب أعينهم أن المنصب الحكومي والمركز الوظيفي- وإن تعددت أوصافه- هو تكليف وطني وشرعي وليس تشريفا شخصيا، خاصة وهم يعلمون علم اليقين أن بانتظارهم ملفات تغلي وقضايا تفور.. وأزمات ومخلفات- أعاتهم الله تعالى عليها- تتطلب جهد استثنائيا وعملا متواصلا وتشاطا مكثفا وبنوايا خالصة ونفان منقطع النظير.

ولا يقل دور المواطن في المرحلة المقبلة أهمية عن دور المسؤولين طالما كان هو الغاية والوسيلة في فكر وأهداف الحكومة القادمة كونه الطرف الأهم في المعادلة الجديدة والظهير المخلص والركيزة القوية لعملية

خسر العراقيون قوافل من أبنائهم البررة لكنهم لم يخسروا صبرهم وصمودهم في ترسيخ الديمقراطية التي عشقوها والحفاظ على الحرية التي انتظروها

التغيير وذلك بدعمه اللامتناهي لحكومته التي ارتقبها بشغف ولا يتحقق هذا الدور إلا بنبذ تراكمات ومخلفات الفترة المظلمة وما زرعته من بذور الفرقة وأشاعته من وسائل التعنصر وبثته من ظواهر الفساد، والنهوض بواقع حضاري يتناسب مع تطلعات وتضحيات العراقيين لتشييد عراقا ديمقراطيا تعدديا حرا.

لا شك أن المرحلة المقبلة مثقلة بمهام وملفات ومتطلبات سيكون في مقدمتها الملف الأمني والخدمي ومشكلة البطالة والمهجرين ناهيك عن اعمار البنية التحتية والعلاقات الخارجية وهذا يستدعي شيئا من الصبر على الحكومة الجديدة وعدم تحميلها فوق هذا الحمل الثقيل والتعاون معها كل من موقعه وتقديم الأهم في سلم الضرورات والأولويات.

وما ذلك على العراقيين بجديد، فقد علموا الشعوب كيف يكون الاصرار حين يتعلق الأمر بالحرية، وكيف يكون الصبر في طريق تحقيق التطلعات، وكيف تهون التضحيات في مواجهة التحديات.

مطالب مهمة أمام وزارتي الدفاع والداخلية

محمد العلي*

في الوقت الذي تسير به المفاوضات الجارية بين الكتل السياسية العراقية بصورة اعتيادية وانسيابية جيدة حول توزيع الحقائب الوزارية، بادر الأستاذ نوري المالكي المكلف بتشكيل الوزارة المقبلة وبقراءة جيدة لتطورات العملية السياسية الى القول ان هناك توجها الى اسناد حقيبتي الداخلية والدفاع الى مستقلين، وهذا لا يعني بالضرورة ان هاتين الشخصيتين من خارج الكتل السياسية فكما هو معلوم هنالك مستقلون في كل كتلة من الكتل الكبيرة. وللظروف التي تحيط بالعملية السياسية أرى ان التوجه باسناد هاتين الحقيبتين الى مستقلين هو عين الصواب، على الأقل في المرحلة القادمة، على ان يكونا كفوءين ولهم خبرة كافية في الإدارة وليس بالضرورة ان يكونا من أصحاب الرتب العسكرية او الأمنية. ومن هنا سأتناول بعض المطالب التي تهم المواطن العراقي وتساعد على حمايته قدر الإمكان كما اعتقد، وتتمثل بأقدام الوزارتين على خطة أمنية قوية يتم وضعها على مراحل:

المرحلة الأولى: تقوم الوزارتان بمساعدة وزارة التخطيط بتنفيذ احصاء ومسح سكاني لجميع مناطق العراق. يشتمل هذا الإحصاء على معلومات متعددة منها على سبيل المثال عائدية الدار وعمل صاحب الدار ومعرفة مداخيله او وظيفته وسيرته الذاتية والتعهد بإعطاء المعلومات الصحيحة.

المرحلة الثانية: العمل على اصدار بطاقة شخصيه لكل عراقي وتنظيم إقامة الأجانب ببطاقات خاصة وتعرض من لم يحملها الى المساءلة القانونية على ان تكون البطاقات غير قابلة للتزوير او يصعب تزويرها بسهوله.

المرحلة الثالثة: كما هو معمول به ان المدن العراقيه تضم احياء موزعه اداريا وعلى ضوء ذلك تقوم القوى الأمنية بنزع سلاح المناطق بصورة تامة من خلال العرض بشراء السلاح بقيمة ما هو متداول واعلان ذلك في وسائل الاعلام ومن ثم يتبع ذلك تفتيش للمناطق بعد غلقها بإحكام وسحب اخر اطلاقة ومحاسبة اصحاب الأسلحة غير المرخصة.

المرحلة الرابعة: إقدام الوزارتين على إشراك المواطن بالعمل الأمني وزرع الحس الأمني لديه، لأن المواطن البريء مستهدف كما هو الحال في استهداف كيان الدولة ومؤسساتها. وذلك من خلال عمل النشرات الإعلامية وتوزيعها مجانا على المواطنين وتضمينها قانون العقوبات الرادع وقانون مكافحة الإرهاب الذي اصدرته الجمعية الوطنية السابقة، وبث روح الوعي الأمني لدى المواطنين ومحاسبة من تثبت معرفته بالجريمة ولم يبلغ عنها باعتبار ان المسؤوليه جماعية.

المرحلة الخامسة: العمل على تطوير أجهزة الوزارتين من خلال ضم العناصر الوطنية ذات الكفاءة المشهود لها والتكفل بالمستوى المعيشي الجيد لهم ولعوائل الشهداء منهم وبصورة تليق بالمسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقهم، وكذلك تحديث أجهزة الوزارتين والقضاء على المفسدين والمتاجرين بأرواح العراقيين الأبرياء وجعلهم أمثولة لغيرهم، وكذلك محاسبة المقصرين والمتسيبين وتسريح العناصر التي لم تثبت فاعليتها على مستوى حفظ الأمن والنظام.

المرحلة السادسة: العمل على ضبط الحدود وبإحكام شديد وإحالة المتسللين الى القضاء وبالتعاون مع وزارة العدل لإصدار الأحكام بحقهم.. والسلام.

* عن موقع صوت العراق.

أزمة الثقة

نبيل شانو

كثر الحديث حول الوضع العراقي والأسباب التي أدت الى المنزلقات الخطيرة في الوضع الداخلي والأزمات على أكثر من صعيد سواء كان أمنيا أو إقتصاديا أو سياسي بل وحتى إجتماعي.. وقد أسهب المتابعون والمحللون وكل من موقعه وإختصاصه تحليل أسباب لما وصل اليه البلد من تردي في الوضع الأمني وإحتراب سياسي وأزمة إقتصادية خانقة، مما يعطي إنطباعا حول مستقبل غير واضح المعالم ومبهم.. للوهلة الأولى لا نستطيع القول أن جميع هذه الآراء هي عكس الحقيقة، لأن بعض أصحابها هم أناس وطنيون وأكاديميون يعلمون خطورة المرحلة وكيف إن مثل تلك الآراء تؤثر على الرأي العام الشعبي الذي يتلقفها من على شاشات التلفزة أحيانا.. وأخرى نتيجة إشاعات تخدم مصالح مطلقيها، وبسبب كون نسبة غير قليلة من هذا الشعب عاطلين عن العمل وليس لديهم هواية حاليا سوى متابعة ما يبث من خلال أجهزة الإعلام المختلفة وما أكثرها أو أخبار غالبا ما تكون مجهولة المصدر.

وعود على بدء نرى إن فقدان الثقة في العراق بين مكوناته هي السبب الرئيس لما وصلت اليه الأمور، وبنظرة فاحصة الى التاريخ القريب ومنذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة نلاحظ إستئثار إحدى مكونات الشعب وبصورة شبه عامة على مقاليد الأمور في الوطن وإشاعة إن الوطنية هي حكر على أصحاب تلك الهوية حصرا، والآخرون هم إما عملاء لأطراف خارجية أو أناس هامشيون لا يحق لهم المطالبة بما ليس من إختصاصهم!.. ناسين أو متناسين إن جميع من هم داخل حدود الوطن السياسية لديهم نفس الحقوق في أن يكونوا مواطنين من الدرجة الأولى، وهم شركاء وليسوا تابعين.. وكان للنظام السابق "الفضل" في ترسيخ تلك المفاهيم الشاذة، على الرغم من إنها لم تطف على سطح العلاقة بين المكونات بسبب القبضة الحديدية التي كان يحكم بها، وعمقتها أكثر طريقة القضاء على إنتفاضة ١٩٩١ التي تلت حرب الخليج وما حصدته من ضحايا بعشرات الآلاف.. فكان التاسع من نيسان من عام ٢٠٠٣ هو القشة التي قصمت ظهر البعير.. فمع غياب وإنتهاء حالة الرقابة على الرأي وجد المواطن نفسه يعبر عن رأيه بكل حرية، وظهرت على السطح أولى بوادر أزمة الثقة، حيث تخندق كل فصيل بقوميته وطائفته التي ينتمي اليها، ورسخ مبدأ "التوافق" الذي بادر السياسيون الجدد بإلتزام هذا التخندق، ليصبح العراق مقسما فعليا الى كانتونات عنصرية وطائفية، وفي حال ترسيخ مفهوم الطائفية بدل الوطنية في العراق فسوف نلاحظ على المدى المنظور تشرذم البلد وتحوله الى كونفيدرالية بدل الفيدرالية التي يُنادى بها حاليا، وبالتالي فأي مشكلة بسيطة بين إقليمين أو أكثر ستقود الى الإنقسام الفعلي مستقبلا "لا سامح الله".. إن خوفنا ليس من مفهوم الفيدرالية أو التوافق إنما الخوف من المصالح غير المعلنة لمن يسيطر على الشارع، فتجربة السنين الثلاث الماضية أظهرت قصورا واضحا في الإلمام بتلك المفاهيم نتيجة عدم ترسيخ ثقافة الديمقراطية وحقوق المواطنة ليس فقط لدى المواطن العادي وإنما لدى النخب الحاكمة حاليا.. فأي خطأ في التطبيق سيؤدي الى كارثة لا تحمد عقباها، ولكن يبقى رهاننا الوحيد على الشعب الذي أظهر تماسكا وتعاضدا بعد كل عملية يُهدف من ورائها دق أسفين التفرقة بين مكوناته. إن المشاكل التي يمر بها البلد لا يمكن أن نقول عنها إنها بسيطة وطارئة، بل إن ما يظهر من تلك المشاكل لا يعدو كونه قمة جبل الجليد وما خفي كان أعظم.. فلم يحدث سابقا أن أستهدفت أماكن العبادة بالطريقة التي نراها حاليا من إستهداف للجوامع والكنائس والحسينيات، وما إستهداف المراقد الشيعية المقدسة في سامراء وما تلاها من عمليات إنتقامية ضد جوامع السنة إلا دليلا واضحا على عمق تلك المشاكل وخطورتها.. إننا نحتاج الى وقفة تأمل ومراجعة شاملة للوضع حاليا فلم تعد التصريحات الرنانة تفي بالغرض، ولم يعد النظر الى الوراء بغية البناء للمستقبل عملا صائبا.

إذ علينا أن نفهم إن العراق هو السفينة التي تحوينا بمجملنا، حيث لا مجال لإلغاء أي مكون أو طائفة وكذلك لا مكان بعد الآن لمواطن من الدرجة الأولى وآخر من الدرجة الثانية.. بل الكل متساوون في الحقوق والواجبات، فأي شر سيلحق بهذا الوطن سيعم على الكل.. وليس هناك من هو قوي بمفرده، إنما القوة تكمن في المجموع.. عليه يجب إزالة حاجز عدم الثقة الذي يفصل بيننا ولننتبه الى كيفية البناء والإعمار.

شؤون كلدوآشورية.. هل سننقرض من العراق؟

عصام خبو بوزوة - تلكيف

مع اشتداد موجة العمليات الإرهابية الموجهة ضد كل العراقيين دون تمييز انحسر وجودنا كأقليات في العديد من مناطق العراق ونشأت هجرتان الأولى خارجية كانت موجودة وازدادت مستوياتها بعد سقوط بغداد لتمثل ضواحي المدن الكبيرة في دول الجوار مثل عمان ودمشق واسطنبول بالعراقيين النازحين الهاربين من عدم الاستقرار وقلة الفرص بحثا عن حياة أفضل.

والثانية هي هجرة البسطاء وغير المقتدرين والذين لا أمل لهم بالوصول الى الدول الأوربية فنزحوا من بعض الأماكن الساخنة مثل الخالدية والدورة وضواحي بغداد الأخرى ومن الموصل وكركوك إلى قرى هادئة في ريف الموصل وأربيل ودهوك وجماعات أخرى فقدت أعمالها ومتاجرها واستقرارها في البصرة والحلة والكوت واتجهوا إلى نفس المكان المذكور سابقا والمحصلة إن أبناء شعبنا بمختلف مسمياتهم باعوا ممتلكاتهم بأبخس الأثمان ويستهلكونها اليوم في غربتهم القاسية أو يدفعون تكاليف الإقامة والعيش في قرى ضعيفة في نشاطها الاقتصادي يستحيل عليها توفير الفرص التي كانت تقدمها الموصل أو بغداد وغيرها من المدن، وبعد أن كنا منتشرين رغم ضآلة العدد في عراق الأمس انتشرنا في خارج العراق وانحسرنا في بعض المناطق الهامشية الفقيرة ومن يعلم سنبقى فيها أم لا. قد يكون العنوان قاسيا لأن الانقراض ليس أمرا سهل التحقق ولكن الإمعان في النظر إلى واقعنا السكاني والاجتماعي يكشف لنا ملامح صورة الانقراض الأولى فمثلا ما هي ترجمة ارتفاع معدلات العنوسة وعدم إقبال الشباب على الزواج وهذه أمور مؤكدة أعترف بها القائمون على كنائس العراق جميعها وماذا نفسر ارتفاع معدلات الهجرة بشكل جنوني حتى لو كانت مضيعة للوقت دون مصير معلوم.

المشكلة التي تواجهنا اليوم هي كفة الميزان التي تمادت في ميلانها ولا أحد يفكر بشكل جدي عن حلول سريعة أو بذور لحلول مستقبلية تقنع الشباب بقبول الزواج بدل التفكير في الهجرة نوع من الإغراءات حتى لو كانت متواضعة نستطيع فيها جذب الجنسين إلى سعادة العائلة وإنجاب الأطفال بدل التفكير فقط في الكلفة والبهرجة واتباع مراسيم احتفالات مشابهة لما يحدث في أميركا أو أوربا علما بأننا في العراق اكرر في العراق وكل بلد له خصوصيته وليس مكتوبا في الإنجيل بأن الزواج تضحية طرف في سبيل الآخر بل تضحية الطرفين معا من أجل الاثنين ومن أجل العائلة ربما من الأفضل أن يعود رجال الدين إلى رسم ملامح جديدة أمام الناس غير التي تسود بينهم اليوم لأن القيم الدخيلة تمكنت من مجتمعنا الصغير في كل شيء فيمكننا بكل سهولة ملاحظة معدلات الإنجاب المتواضعة مع مستوى الزيجات المنخفضة أصلا. وهذه الحالة لم تكن معروفة بيننا حتى في ظل الحروب في أشد فتراتها وبالرغم من أن العامل الاقتصادي هو السبب الرئيس المؤثر في هذا المجال ولكن أهم أسباب وجودنا متعلقة اليوم في إغراء الشباب المتزوجين بالإنجاب وتقديم التسهيلات الملائمة لهم ومساعدتهم على تربية الأطفال بإنشاء دور حضانة وبرامج تثقيف لكلا الجنسين واطلاعهم على حجم المشكلة المصيرية التي نعاني منها اليوم. أن مستوى المصاعب الاقتصادية التي يعاني منها اليوم بلدنا ليست خفية على أحد ونحن كمكون بسيط من الشعب العراقي تنطبق علينا الصعوبات المالية وتظهر نتائجها في ضعف أداء مؤسساتنا السياسية والاجتماعية وقلة نتاجاتها المثمرة في هذا المجال أن لم نقل انعدامها مضافا إلى ذلك عدم وجود مبادرات فردية أو من قبل جمعيات اجتماعية أو خيرية من داخل القطر أو خارجه فالمنطق لا يقبل مثلا الكلام عن تخصيص شقة لكل متزوج جديد لا يملك مكان يسكن فيه لأن مثل هذا العمل يحتاج الى جهود جبارة في المبادرة والتنسيق ولكن في حالة توفر مستويات مقبولة من تلك الإمكانيات فما المانع من التفكير في ذلك خدمة لوجودنا في العراق منذ آلاف السنين ولكي نستمر لآلاف أخرى قادمة ان شاء الله.

ليس في الأمر أنانية في التفكير أو عنصرية لأن مشكلتنا خاصة بنا لا يعاني منها أغلب سكان العراق والتفكير في حلها عبء ثقيل يقع على عاتقنا فقط والمشكلة قائمة وكبيرة وإذا كانت اليوم ليست بمستوى الانقراض فهذه هي نتيجتها الحتمية لا سامح الله في الغد أو بعد غد.